

بيان صحفي

نتائج استطلاع الرأي العام رقم (68)

تحسن في مكانة الرئيس عباس ممزوج بقلق واسع على الأوضاع الداخلية في حالة غيابه ومطالبة باعتبار القانون الأساسي هو الحكم في اختيار خليفته كما كان الحال في اختيار خليفة عرفات. يظهر الجمهور عدم رضا عن طريقة عمل المجلس الوطني الفلسطيني وعن قدرة أعضاء تنفيذية المنظمة الذين انتخبهم على تمثيل الوطن والشّتات وتطلّب الغالبية العظمى بوقف فوري لإجراءات السلطة ضد غزة. ورغم التأييد الواسع للمقاومة الشعبية فإن الغالبية ترى أن مسارات العودة قد فشلت في تحقيق أهدافها

25 حزيران (يونيو) 1 تموز (يوليو) 2018

قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بإجراء استطلاع للرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك في الفترة ما بين 25 حزيران (يونيو) 1 تموز (يوليو) 2018. شهدت الفترة السابقة للاستطلاع مجموعة من التطورات الهامة، منها عقد اجتماع لمجلس الوطني الفلسطيني في رام الله، وانطلاق مسارات العودة في قطاع غزة، وقيام الإدارة الأمريكية بنقل سفارتها من تل أبيب للقدس، وتصاعد المخاوف على الأوضاع في قطاع غزة وبيعات فشل المصالحة. كذلك كثُر الحديث حول خلافة الرئيس بعد دخوله المستشفى لعدة أيام للعلاج. يغطي هذا الاستطلاع هذه القضايا بالإضافة إلى قضايا أخرى مثل الأوضاع العامة والبدائل المتاحة للفلسطينيين في ظل غياب عملية السلام. تم إجراء المقابلات وجهًا لوجه مع عينة عشوائية من الأشخاص البالغين بلغ عددها 2150 شخصاً وذلك في 127 موقعًا سكنيًا وكانت نسبة الخطأ 4.25%.

للمزيد من المعلومات أو الاستفسارات عن الاستطلاع ونتائجـه، الرجاء الاتصال بـ د. خليل الشقافي أو وليد لدادوة في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: رام الله ت: 02(2964933) فاكس: 02(2964934) mail: pcpsr@pcpsr.org

النتائج الرئيسية

على ضوء دخول الرئيس عباس المستشفى للعلاج، يبدي حوالي ثلثي الجمهور قلقاً من تدهور الأوضاع الداخلية نحو الأسوأ في حالة غياب الرئيس بدون وجود وضوح أو اتفاق على طريقة اختيار خليفته. يفضل الجمهور أن يتم اختيار حسبياً حسبما جاء في القانون الأساسي حتى لو كان ذلك يعني أن يصبح عزيز الدويني من حماس (كونه رئيساً للمجلس التشريعي) هو الرئيس المؤقت. لكن الأغلبية تؤيد أيضاً قيام حركة حماس بالموافقة على اختيار رئيس جديد للمجلس التشريعي ليس عضواً فيها ولا في حركة فتح كحل وسط يسمح بانتقال سلس للسلطة وإجراء انتخابات بعد ذلك بستين يوماً.

تشير النتائج إلى تحسن صورة الرئيس محمود عباس بعض الشيء، ربما لتعاطف إنساني معه لدخوله المستشفى ورضاً لتأييد سياسي له بسبب موقفه القوي والمعارض لإدارة ترامب وصفقة القرن. تتحسن كذلك شعبية حركة فتح بعض الشيء. ومع ذلك، يطالب أكثر من 60% باستقالة الرئيس ويقى موقف الجمهور معارضًا بقوة لسياسات الرئيس عباس الداخلية، حيث تطالب الغالبية العظمى بوقف الإجراءات المتخذة ضد القطاع فوراً، وتعارض منع المظاهرات المطالبة بوقف هذه الإجراءات، وتعارض أغلبية الشّتاتين سحب سلاح الكتائب المسلحة في القطاع، وترفض الأغلبية أن تقوم حماس بتسليم القطاع لحكومة الوفاق من الألف إلى الياء، من وزارات وأمن وسلام، كما يطالب الرئيس.

تم إجراء الاستطلاع بالتعاون مع مؤسسة كونراد
أديناور في رام الله



للمزيد من المعلومات أو
الاستفسارات عن الاستطلاع
ونتائجه، الرجاء الاتصال بـ د. خليل
الشقافي أو وليد لدادوة في المركز
الفلسطيني للبحوث السياسية
والمسحية

رام الله، فلسطين
تليفون: (02)2964933
فاكس: (02)2964934

e-mail: pcpsr@pcpsr.org

تشير النتائج كذلك إلى خيبة أمل الجمهور من بعض نتائج اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في رام الله وتقول غالبية العظمى أنها لم تتابع أعمال المجلس. كذلك بالرغم من أن النسبة الأكبر من الجمهور ترى أن هذا المجلس يمثل الفلسطينيين، فإن هذه النسبة تقل عن النصف. ولعل ذلك يعود لاعتقاد الجمهور أن مداولات وقرارات هذا المجلس ليست ذات قيمة حيث تقول نسبة تبلغ حوالي 70% أنه لا يوجد لديها ثقة بأن الرئيس عباس وحكومته سيقومان بتطبيق هذه القرارات. كذلك يقول حوالي ثلثي الجمهور أنهم غير راضين عن طريقة انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتعرب نسبة تفوق 70% عن عدم رضاها عن عدم قدرة هؤلاء الأعضاء على تمثيل الوطن والشتات. رغم كل ذلك، فإن الأغلبية لا تزال متمسكة بمنظمة التحرير وترى أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

في ظل أختيار عملية السلام، يبقى هناك تأييد واسع من حوالي ثلاثة أرباع الجمهور لجهود السلطة في المحافظة على مساحة في المخالف الدولية، ويؤيد حوالي ثلثي الجمهور مقاومة شعبية غير مسلحة، وتويد أقلية كبيرة العودة لاتفاقية مسلحة، وتويد نسبة مماثلة حل السلطة الفلسطينية، وتويد نسبة تقل قليلاً عن الثلث التخلص عن حل الدولتين والمطالبة بدلاً من ذلك بدولة واحدة للفلسطينيين والإسرائيليين. تشكل المطالبات الراهنة انخفاضاً في نسبة تأييد حل السلطة الفلسطينية، وتشير إلى ارتفاع في نسبة تأييد المقاومة الشعبية. من المفيد الإشارة إلى أن نسبتي تأييد العمل المسلح وحل السلطة أعلى بكثير في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية فيما تحوز المقاومة الشعبية على تأييد واسع في كلا المنطقتين.

لكن الثقة في فاعلية المقاومة الشعبية ليست عالية والمثال الأوضح على ذلك هو رأي الجمهور في مسيرات العودة في قطاع غزة. رغم وجود أغلبية مؤيدة لهذه المسيرات في الضفة والقطاع معاً، فإن حوالي ثلاثة أرباع الجمهور (80%) في الضفة وثلثي القطاع) يعتقدون بأن هذه المسيرات قد فشلت في تحقيق أهدافها أو أنها قد حققت جزءاً بسيطاً منها فقط. من المفيد الإشارة هنا إلى أن الجمهور منقسم بالتساوي في رأيه حول الجهة المبادرة والمنظمة لمسيرات العودة بين القائلين بأن منظمات المجتمع المدني تقف وراءها والقائلين بأن حماس تقف وراءها. لكن الجمهور في قطاع غزة بالذات يبدو قاطعاً بأن حماس، وليس المجتمع المدني، هي المبادر والمنظم لهذه المسيرات.

(1) خلافة الرئيس والانتخابات الرئاسية والتشريعية:

- أغلبية كبيرة (64%) تقول أنها قلقة من تدهور محتمل للأوضاع الداخلية الفلسطينية نحو الأسوأ في حالة غياب الرئيس عباس بدون وجود وضوح أو اتفاق داخلي فلسطيني على طريقة اختيار خليفة. تقول نسبة من 32% فقط أنها غير قلقة من ذلك.
- تقول الأغلبية (60%) أنه في حالة غياب الرئيس فإنها تريد أن يتولى رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك من حركة حماس الرئاسة لمدة شهرين وذلك تطبيقاً للقانون الأساسي فيما تقول نسبة من 29% أنها ضد ذلك.
- كذلك تقول أغلبية من 62% أنها سترحب بقيام حماس بالموافقة على أن يتولى رئاسة المجلس التشريعي شخص آخر من خارج حماس أو فتح، فيما تقول نسبة من 29% أنها ضد ذلك.
- تقول النسبة الأكبر (48%) أنها تعتقد أنه في حالة غياب الرئيس أو استقالته فإن القوى السياسية الفلسطينية ستتمكن من الاتفاق على إجراء انتخابات رئاسية في الضفة والقطاع لانتخاب خليفة له وتقول نسبة من 41% أنها لا تعتقد ذلك.
- نسبة من 61% تقول أنها تريد من الرئيس الاستقالة فيما تقول نسبة من 33% أنها تريد من الرئيس البقاء في منصبه. قبل ثلاثة أشهر قالت نسبة من 68% أنها تريد استقالة الرئيس. تبلغ نسبة المطالبة باستقالة الرئيس 54% في الضفة الغربية و73% في قطاع غزة. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة المطالبة باستقالة الرئيس 62% في الضفة و81% في قطاع غزة.
- لو لم يترشح الرئيس عباس للانتخابات فإن مروان البرغوثي هو المفضل بين المترشحين لتولي منصب الرئيس حيث تفضل نسبية من 30%， يتبعه اسماعيل هنية بنسبة 23%， ثم محمد دحلان بنسبة 6% (1% في الضفة الغربية و14% في قطاع غزة)، ورامي الحمد الله (6%)، ثم مصطفى البرغوثي وخالد مشعل (3% لكل منهما)، ثم سلام فياض (2%).
- نسبة الرضا عن أداء الرئيس عباس تبلغ 37% ونسبة عدم الرضا 59%. نسبة الرضا عن عباس في الضفة الغربية تبلغ 43% وفي قطاع غزة 28%. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة الرضا عن الرئيس عباس 33% (40% في الضفة الغربية و20% في قطاع غزة).
- لو جرت انتخابات رئاسية جديدة اليوم وترشح فيها الثنائي فقط هما محمود عباس واسماعيل هنية، يحصل هنية على 46% من الأصوات ويحصل عباس على 47% (مقارنة مع 52% لهنية و41% لعباس قبل ثلاثة أشهر). في قطاع غزة تبلغ نسبة التصويت لعباس 40% (مقارنة مع 35% قبل ثلاثة أشهر) وهنية 53% (مقارنة مع 62% قبل ثلاثة أشهر)، أما في الضفة فيحصل عباس على 52% (مقارنة مع 45% قبل ثلاثة أشهر) وهنية على 41% (مقارنة مع 45% قبل ثلاثة أشهر). أما لو كانت المنافسة بين مروان البرغوثي وهنية فإن البرغوثي يحصل على 58% وهنية على 37%.

- لو جرت انتخابات برلمانية جديدة بمشاركة كافة القوى السياسية فإن 68% سيشاركون فيها، ومن بين هؤلاء تحصل قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس على 32%， وفتح على 39%， وتحصل كافة القوائم الأخرى مجتمعة على 9%， وتقول نسبة من 20% أنها لم تقرر بعد ملء ستصوت. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة التصويت لحماس 31% وفتح 36%. تبلغ نسبة التصويت لحماس في قطاع غزة 38% (مقارنة مع 32% قبل ثلاثة أشهر) وفتح 34% (مقارنة مع 32% قبل ثلاثة أشهر). أما في الضفة الغربية فتبلغ نسبة التصويت لحماس 28% (مقارنة مع 30% قبل ثلاثة أشهر) وفتح 43% (مقارنة مع 38% قبل ثلاثة أشهر).

(2) الأوضاع الداخلية:

- نسبة من 35% فقط من كافة فلسطينيي الضفة والقطاع تعتقد أن الناس في الضفة الغربية يستطيعون اليوم انتقاد السلطة في الضفة الغربية بدون خوف ونسبة من 60% تعتقد أنهم لا يستطيعون ذلك.
- نسبة التقييم الإيجابي لأوضاع قطاع غزة تبلغ 64% في هذا الاستطلاع ونسبة التقييم الإيجابي لأوضاع الضفة الغربية تبلغ 17%.
- وفي سؤال مفتوح سألنا الجمهور عن رأيه في من هو الطرف المسؤول عن سوء الأوضاع في قطاع غزة. قالت النسبة الأكبر (34%) أن إسرائيل هي المسؤولة وقالت نسبة من 26% أن المسؤولة تقع على عاتق السلطة الفلسطينية أو الرئيس عباس فيما قالت نسبة من 20% أن المسؤول عن ذلك هو حماس. كما وجDNA في الاستطلاع السابق، تختلف إجابات الضفة الغربية عن إجابات قطاع غزة بشكل كبير، حيث تقول نسبة من 38% في الضفة الغربية مقابل 28% في قطاع غزة أن إسرائيل هي المسؤولة، وتقول نسبة من 19% في الضفة الغربية مقابل 36% في قطاع غزة أن السلطة الرئيس عباس هما المسؤولان، وتقول نسبة من 17% في الضفة مقابل 24% في قطاع غزة أن حماس هي المسؤولة.
- نسبة الإحساس بالأمن والسلامة الشخصية في قطاع غزة تبلغ 51%. نسبة الإحساس بالأمن في الضفة الغربية تبلغ 52%. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة الإحساس بالأمن في قطاع غزة 54% وفي الضفة الغربية 53%.
- سألنا الجمهور عن الحطة التي شاهدها أكثر من غيرها خلال الشهرين الماضيين. تشير النتائج إلى أن نسبة مشاهدة قناة الجزيرة هي الأعلى حيث تبلغ 18%， تتبعها فضائية معاً وفضائية فلسطين (15% لكل منهما)، ثم فضائية الأقصى وفلسطين اليوم (12% لكل منهما)، ثم فضائية العربية القدس (5% لكل منها)، ثم الميادين 64%.
- نسبة الاعتقاد بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية تبلغ 80%.
- يرى نصف الجمهور (49%) أن السلطة الفلسطينية قد أصبحت عبء على الشعب الفلسطيني، لكن 45% يقولون أنها إنجاز للشعب الفلسطيني.

(3) المصالحة وحكومة الوفاق:

- نسبة من 30% راضية ونسبة من 60% غير راضية عن أداء حكومة الوفاق بعد استلامها لمقراط الوزارات والمعابر في قطاع غزة. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة الرضا 26%.
- 30% متفائلون بنجاح المصالحة و65% غير متفائلين، وهذه هي نفس النسبة التي حصلنا عليها قبل ثلاثة أشهر.
- تؤيد الغالبية العظمى (71%) توحيد مؤسسات السلطة في الضفة والقطاع تحت سيطرة حكومة الوفاق بما في ذلك وضع جهاز الشرطة في القطاع تحت سيطرتها الموحدة، فيما تقول نسبة من 23% أنها تفضل بقاء المسؤولة عن الشرطة في القطاع كما هي الآن.
- لكن الجمهور منقسم في موقفه حول مسألة الإبقاء على أفراد شرطة القطاع الحاليين كما هم الآن حيث تقول نسبة من 32% أنها تريد إبقاءهم هم أنفسهم في مواقعهم الراهنة، وتقول نسبة من 30% أنها تريد استبدال بعضهم والإبقاء على البعض الآخر، فيما تقول نسبة من 27% أنها تريد استبدال كافة أفراد الشرطة الحاليين بأفراد جدد.
- كذلك ينقسم الجمهور حول الموقف من قول الرئيس عباس أن على حماس تسليم القطاع بالكامل لحكومة الوفاق بما في ذلك الوزارات والأمن والسلاح حيث تقول أقلية كبيرة تبلغ 40% أنها تتفق على ذلك وتقولأغلبية من 53% أنها لا تتفق على ذلك. لا توجد فروقات بين مواقف سكان الضفة والقطاع من هذا الأمر.

- وعند السؤال بوضوح أكبر حول تأييد أو معارضة الجمهور لوجود كتائب مسلحة في قطاع غزة جنباً إلى جنب مع قوى الأمن الرسمية التابعة للسلطة، فإن الأغلبية (65%) تقول أنها مع بقاء الكتائب المسلحة وتقول نسبة من 26% فقط أنها ضد بقاء الكتائب المسلحة. هنا أيضاً لا توجد فروقات بين مواقف سكان الضفة والقطاع.
- كذلك تطالب الغالبية العظمى (79%) من السلطة الفلسطينية رفع الإجراءات المتخذة ضد موظفي السلطة في القطاع مثل خصومات الرواتب أو تقليل ساعات الكهرباء. في المقابل تقول نسبة من 17% أنها تؤيد رفع هذه الإجراءات فقط بعد تسليم حماس القطاع للسلطة بشكل كامل. من المفيد الإشارة إلى أن نسبة المطالبة برفع الإجراءات فوراً تبلغ 83% في الضفة مقابل 72% في القطاع.
- تتفق الغالبية العظمى (81%) ضد قيام أجهزة الأمن الفلسطينية بمنع مظاهرات في الضفة الغربية كانت تطالب برفع الإجراءات المتخذة ضد القطاع وتقول نسبة من 15% فقط أنها تؤيد منع هذه المظاهرات. كذلك الحال بالنسبة للمظاهرة التي جرت في منطقة السرايا في قطاع غزة التي منعتها حماس حيث تقول نسبة من 81% أنها ضد هذه المنع وتقول نسبة من 13% فقط أنها معه.
- أخيراً، سألنا الجمهور عن مدى تصدقه لرواية حماس ولوبي السلطة حول دور كل منهما في تفجير غزة الذي استهدف موكب رئيس الوزراء. قالت نسبة من 26% أنها تصدق رواية حماس القائلة بأن أطرافاً في جهاز المخابرات التابع للسلطة كان له دور في التفجير، وقالت نسبة من 16% أنها تصدق رواية السلطة القائلة بأن أطرافاً في حماس كان لها دور في التفجير. لكن النسبة الأكبر (45%) تقول أنها لا تصدق الروايتين. من المفيد الإشارة إلى أن نسبتي مصدق روایتی السلطة وحماس ترتفعان في قطاع غزة (حيث تقول نسبة من 38% أنها تصدق رواية حماس وتقول نسبة من 27% أنها تصدق رواية السلطة) فيما تنخفض في القطاع النسبة التي تقول أنها لا تصدق رواية الطرفين لتصل إلى 28% فقط.

4) اجتماع وقرارات المجلس الوطني:

- الغالبية العظمى (83%) تقول أنها لم تتابع أو تابعت قليلاً (55%) لم تتابع و28% تابعت قليلاً) من أعمال وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني أثناء انعقاده في رام الله قبل شهرين تقول نسبة من 13% فقط أنها تابعت كل أو معظم أعمال المجلس.
- مع ذلك، فإن نسبة من 46% تقول أن المجلس الوطني يمثلها أو يمثل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات وتقول نسبة من 35% أنه لا يمثلها أو لا يمثل الشعب الفلسطيني. وتقول نسبة من 19% أنه لا رأي لها حول ذلك.
- لكن الموقف من تجارية منظمة التحرير مختلف، حيث تقول الأغلبية (58%) أنها مؤسستها وقيادتها الحالية ما زالت الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وتقول نسبة من 30% أنها ليست كذلك. من المفيد الإشارة إلى أن نسبة من 69% من سكان الضفة والقطاع كانت قد قالت في استطلاعنا في حزيران (يونيو) 2006 (أي قبل اثنى عشر عاماً) أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.
- ومع ذلك، فإن أغلبية كبيرة (65%) غير راضية عن طريقة المجلس في اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة وتقول نسبة من 23% فقط أنها راضية عن طريق الاختيار هذه.
- كذلك، فإن أغلبية كبيرة (71%) غير راضية عن قدرة أعضاء اللجنة التنفيذية على تمثيل الوطن والشتات نظراً لتوسط أعمارهم وتركيز مكان إقامتهم في الضفة الغربية وتقول نسبة من 20% فقط أنها راضية عن قدرة أعضاء التنفيذية على تمثيل الوطن والشتات.
- كما أن الغالبية (69%) تقول أنه ليس لديها ثقة بأن الرئيس عباس والحكومة الفلسطينية سيقومان بتطبيق قرارات المجلس الوطني وتقول نسبة من 20% فقط أن لديها ثقة كهذه.

5) مسيرات العودة ونقل السفارة الأمريكية وبديل عملية السلام:

- تقول نسبة من 38% أن منظمات المجتمع المدني الفلسطينية هي المسئول أو المنظم الرئيسي لمسيرات العودة في قطاع غزة فيما تقول نسبة مماثلة (37%) أن المسئول هو حركة حماس، وتقول نسبة من 14% أن المسئول والمنظم هو فصائل ومنظمات أخرى من غير حماس. من المفيد الإشارة إلى أن نسبة من 61% من سكان قطاع غزة يقولون أن حركة حماس هي المسئولة والمنظمة لمسيرات.

- فيما تقول نسبة من 51% من سكان القطاع أنها تؤيد مشاركة أهلها وأقاربها في هذه المسيرات وتقول نسبة من 54% من سكان الضفة أنها تؤيد هذا الأسلوب في المقاومة فإن نسبة ضئيلة لا تزيد عن 21% تعتقد أن هذه المسيرات قد حققت أهدافها أو معظم أهدافها فيما تقول نسبة من 74% أنها لم تحقق أهدافها أو حققت جزءاً بسيطاً فقط.
- تعتقد الغالبية (55%) أن نقل السفارة الأمريكية للقدس فيه إضعاف للموقف الفلسطيني في أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين فيما تقول نسبة من 16% أن نقل السفارة يقوى الموقف الفلسطيني وتقول نسبة من 25% أنه لا يؤثر بشيء.
- تقول نسبة من 73% من سكان القدس الشرقية من حملة المويات الزرقاء أنها لا تنوى ولا تفكرا في المشاركة في الانتخابات البلدية الإسرائيلية للقدس فيما تقول نسبة من 22% أنها تنوى أو تفكرا بذلك.
- سألنا الجمّهور عن الطريق الأكثر نجاعة لقيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. تقول النسبة الأكبر (39%) أنها المفاوضات، وتقول نسبة من 34% أنها العملسلح، وتقول نسبة من 21% أنها المقاومة الشعبية السلمية. قبل ثلاثة أشهر قالت نسبة من 35% أن العمل المسلح هو الأكثر نجاعة وقالت نسبة من 31% أن المفاوضات هي الأكثر نجاعة.
- تقول نسبة من 58% أن هدف إسرائيل بعيد المدى هو إقامة دولة إسرائيل من البحر للنهر وطرد السكان الفلسطينيين فيما تقول نسبة من 21% أن هدف إسرائيل هو ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة وحرمان سكانها من حقوقهم. في المقابل، تقول نسبة من 19% أن هدف إسرائيل هو ضمان أنها تم الاتساع الكامل أو الجزئي من الأرضي المحتلة عام 1967.
- في ظل توقف مفاوضات السلام تقول نسبة من ثلاثة أرباع الجمهور (75%) أنها تؤيد الانضمام للمزيد من المنظمات الدولية، وتقول نسبة من 67% أنها تؤيد المقاومة الشعبية السلمية، وتقول نسبة من 43% أنها تؤيد العودة للاتفاقية المسلحة، والمواجهات وتقول نسبة من 42% أنها تؤيد حل السلطة الفلسطينية، وتقول نسبة من 30% أنها تؤيد التخلص عن حل الدولتين والمطالبة بقيام دولة واحدة للفلسطينيين والإسرائيليين.

6) الغايات العليا للشعب الفلسطيني والمشاكل الأساسية التي تواجهه:

- نسبة من 43% تعتقد أن الغاية العليا الأولى للشعب الفلسطيني ينبغي أن تكون تحقيق انسحاب إسرائيلي لحدود عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس الشرقية. في المقابل فإن 29% يقولون أن الغاية الأولى يجب أن تكون الحصول على حق العودة لللاجئين وعودتهم لقراهم وبلداتهم التي خرجموا منها في عام 1948. كذلك تقول نسبة من 14% أن الغاية الأولى ينبغي أن تكون بناء فرد صالح ومجتمع متدين يلتزم بتعاليم الإسلام كاملة، وتقول نسبة من 13% أن المدف الأول يجب أن يكون بناء نظام حكم ديمقراطي يحترم حريات وحقوق الإنسان الفلسطيني.
- المشكلة الأساسية التي تواجه المجتمع الفلسطيني اليوم هي استمرار الاحتلال والاستيطان في نظر 27% من الجمهور، وتقول نسبة من 25% أنها تفشي البطالة والفقر، وتقول نسبة من 22% أنها استمرار حصار قطاع غزة وإغلاق معابرها، وتقول نسبة من 21% أنها تفشي الفساد في المؤسسات العامة، وتقول نسبة من 2% أنها غياب الوحدة الوطنية.